النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد

دراسة قياسية للفترة: 2000-2012

د/ لطفي مخزومي
جامعة الوادي، الجزائر
lotfimekhzoumi39@gmail.com

أ/ عصام جوادي
جامعة الوادي، الجزائر
issam0djouadi@gmail.com

د/ عقبة عبداللاوي
جامعة الوادي، الجزائر
okbabde@gmail.com

Institutional quality and economic growth in Arab countries with rich resources

Econometric study for the period: 2000-2012

Lotfi Mekhzoumi & Issam Djouadi & Okba Abdelaoui
University of Echahid Hamma Lakhdar -Eloued

Received: 12 May 2016 *Accepted: 26 Nov 2016* *Published: 30 Dec 2016*

ملخص:

تناول البحث العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية، وتوصل الى أن هناك علاقة موجبة بين الدخل الفردي والنوعية المؤسساتية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، أيضا تعتبر هذه الأخيرة أهم عامل مفسر لفروقات الدخل الفردي والنمو الاقتصادي على المدى البعيد، كما أن النوعية المؤسساتية لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي ثم تليها درجة تملك الموارد الطبيعة في الدول العربية النفطية.

الكلمات المفتاحية: النوعية المؤسساتية، النمو الاقتصادي، الدخل الفردي، الموارد الطبيعية.

رموز JEL: *O40, C50.*

Abstract:

This research deals the relationship between the institutional quality and the economic growth in the oil-producing Arab countries. It concluded that there is a positive relationship between the per capita income and the institutional quality, this is consistent with the economic theory, this last is the most important factor for explained differences in per capita income and economic growth in the long term, also the institutional quality has the greatest impact on economic growth, followed by the degree of ownership of natural resources in the oil-producing Arab countries.

Key Words: *institutional quality, economic growth, per capita income, natural resources.*

(JEL) Classification : *O40, C50* **.**

تمهيد:

تعتبر المؤسسات من أبرز محددات التنمية من خلال تحقيقها للكفاءة الاقتصادية، بتوفير الفرص المتكافئة ورفع المشاركة في الحياة الاقتصادية بتحفيز الاستثمار في راس المال، وكذا تطوير مسار التنمية البشرية، مما يجعلها تشكل الركيزة الأساسية للنمو وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستويات الدخل، ومن هنا يبرز دور المؤسسات ذات النوعية الجيدة والفعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. وأدت وفرة الموارد الطبيعية في الدول العربية النفطية إلى شيوع ظاهرة البحث عن الريع الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفساد وضعف النوعية المؤسساتية. ويتطرق هذا البحث لمحاولة إيجاد العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية باستخدام التحليل الكمي عن طريق نماذج البانل.

أولا: مفاهيم عامة حول المؤسسات والنوعية المؤسساتية

1.تعريف المؤسسات:

المؤسسات من وجهة نظر نورث دوغلاس هي القيود التي استنبطها الإنسان والتي تنظم التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتضمن قيود غير رسمية (العقوبات، المحظورات، العادات والتقاليد ولوائح السلوك) وقوانين رسمية (الدساتير، القوانين وحقوق الملكية) كان الهدف من إنشاءها تقليص مستوى عدم التيقن في التبادل -تخفيض تكاليف الصفقات -بحيث توفر هيكل الحوافز لاقتصاد ما1. كما يعرفها في موضع أخر: "المؤسسات هي قواعد اللعب في المجتمع وهي القيود المبتكرة إنسانيا من أجل تنسيق رد فعل العمل الإنساني[2]" حيث يعتبر هذا التعريف الأكثر شهرة على الباحثين. ويعرف نورث المؤسسات أيضا بأنها "مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات الإنسانية" .[3]

2.أنواع المؤسسات:

1.2.المؤسسات الرسمية:

حسب *نورث* **1990** فإن المؤسسات الرسمية هي القواعد والتشريعات المشكلة بواسطة السلطات السياسية والتشريعية لتعريف التفاعل في المجتمع،[4] وقسم *دوغلاس* هذه المؤسسات إلى ثلاثة أصناف[5]:

- ***القواعد السياسية*** : وهي التي تعرف بشكل واسع الهيكل التدريجي للسياسة وقاعدة هيكل قراره الأساسي؛
- ***القواعد الاقتصادية*** : وهي التي تعرف حقوق الملكية وهي حزمة من الحقوق على استعمال الملكية والدخل المشتق عنها والقدرة على نقل الأصل أو المورد؛
- ***العقود*** : وهي التي تتضمن مثلا ترتيبات خاصة في التبادل وتسهّل هذه القواعد مع بعضها التبادل الاقتصادي والسياسي.

2.2.المؤسسات الغير رسمية:

عرف نورث دوغلاس المؤسسات غير الرسمية على أنها منتوج النماذج العقلية الذهنية لأفراد معينين،[6] والمتجسدة في شكل العادات والتقاليد والأعراف والقيم الأخلاقية واللغة والديانة.

3. النوعية المؤسساتية:

1.3تعريف النوعية المؤسساتية:

يعتبر ***داني رودريك*** 2004 أن النوعية المؤسساتية هي الضامن لسيادة القانون والمستويات الأساسية للدخل والتعليم والتي تشير إلى اختلاف معدلات النمو بين البلدان[7]، أما ***نورث دوغلاس*** فيرى أن النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي توفر حقوق ملكية محددة وواضحة توفر الحوافز من أجل الإنتاج وكذا نظاما سياسيا الذي يرسي منظومة قانونية وقضائية تضمن تنفيذ العقود والاتفاقات بتكلفة منخفضة[8]، أما ***دارون أسيمنغلو*** فيعتبر النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي تتوفر على الخصائص التالية[9]:

- توفير حقوق ملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية؛
- وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين وجماعة المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل واستثمارات الآخرين؛
- توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة المنتجة.

2.3.النوعية المؤسساتية السياسية:

يرى كل من ***أسيمنغلو وروبنسون*** أن المؤسسات السياسية هي التي تحد من قدرة المواطنين على مراقبة السياسيين وأن النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي تضمن بما يكفي من القيود على القادة بأنهم لن ينحرفوا عن الصالح العام[10]، فالمؤسسات السياسية الضعيفة تقود إلى عدم المساواة أما قوة الالتزام تصد النخبة والسياسيين من نهب وسلب الدولة[11].

3.3.النوعية المؤسساتية الاقتصادية:

إن النوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة حسب ***أسيمنغلو وروبنسون*** 2000 ***وأسيمنغلو*** 2003، هي التي تفرض بالقوة حقوق الملكية وتقدم حوافز الاستثمار للأفراد وتضع قيودا على أفعال النخبة والسياسيين كما تقيد قدرتهم على مصادرة مداخيل واستثمارات الآخرين[12]. إن النوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة تقود إلى الأداء الجيد للاقتصاد[13]، بحيث تحدد نوعية الإطار المؤسساتي الاقتصادي والدرجة التي يرغب بها القطاع الخاص

بالاشتغال في النشاطات الإنتاجية والاستثمارات طويلة الأجل ليتعارض مع أنشطة البحث عن الريع والأنشطة الأخرى غير المنتجة[14].

4.3. أسباب اختلاف النوعية المؤسساتية بين الدول:

هناك عدة عوامل تدخل في تحديد النوعية المؤسساتية أهمها:

1.4.3 الدولة:

إن علاقة الدولة في تحديد النوعية المؤسساتية يقودنا إلى الحديث عن دور الدولة في الاقتصاد في فكر المدرسة المؤسسية الجديدة[15]، فهذه المدرسة تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد تماما كما ينادى الفكر الكلاسيكي لكن هذا لا يعني أن تترك الأمور في أعتها فالسوق أساسا هي ترك لحرية الأفراد و المشروعات في إطار قواعد عامة متعارف عليها فمن وجه نظر المؤسسيين الجدد أن السوق لا تعمل إلا في ظل دولة قوية تضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي و تحدد الشروط المناسبة لهذا النشاط وتحول دون الخروج عنه وتوقع الجزاء على من يخالف القواعد. وبذلك يقتصر دور الدولة على ضمان تطبيق واحترام القواعد التي تضعها في السوق[16]. إن الحديث عن القواعد التي تنظم السلوك الاقتصادي يقودنا إلى الاهتمام بالنظم والصيغ القانونية والدستورية، حقوق الملكية والأنظمة القضائية بحيث لا يمكن تحقيق أداء اقتصادي جيد إلا في ظل منظومة قانونية ودستورية، قوانين ملكية وأنظمة قضائية مستقرة، واضحة، فعالة، سليمة توفر الحوافز وتحدد العقوبات وتضمن تنفيذ العقود بأقل تكلفة. مما سبق يتضح لنا أن دور الدولة في الاقتصاد في فلك هذه المدرسة هو دور مؤسسي يتمثل في إيجاد وخلق المؤسسات المناسبة لعمل الأسواق فالسوق في نظر المؤسسين الجدد لا تعمل من فراغ وإنما في ظل عدد من المؤسسات المناسبة. إذن فالدولة تعتبر مسؤولة بشكل كبير على النوعية المؤسساتية وبالخصوص نوعية المؤسسات الرسمية.

2.4.3 التاريخ والإرث الاستعماري:

بحسب ***داني رودريك*** 2002 فإن المؤسسات الجيدة هي ميراث لقرارات السياسية الماضية الجيدة[17]، فالعديد من الدول النامية لها باع كبير مع الاستعمار ومؤسساته وبالتالي فإن المؤسسات لها علاقة وطيدة مع التاريخ خصوصا في الدول المُستَعمَرة[18]. وقد طرح ***دارون أسيمنغلو*** سؤال فيما يتعلق بالمؤسسات وعلاقتها بالتاريخ والذي مفاده لماذا قام الأوربيون بخلق مؤسسات جيدة في مُستَعمَرات ومؤسسات رديئة في مُستَعمَرات أخرى[19]؟ ويجيب الباحث ***أسيمنغلو*** على هذا السؤال بكل بساطة والتي هي كالتالي: لقد قام الأوربيون بخلق هذه المؤسسات لإفادة أنفسهم[20]، فالمُستَعمَرات التي عرفت قبولا للأوروبيين و الذي وجدوا فيها محيطا جيدا للاستقرار قاموا بنسخ المؤسسات الموجودة في بلدانهم الأصلية في تلك البلدان و التي تتميز بحماية حقوق الملكية واستمرت تلك المؤسسات حتى بعد الاستقلال[21]، و أشار كل من ***أسيمنغلو*** و ***جونسون*** و ***روبنسون*** إلى أن الغرس المؤسساتي

كان مفيدا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و أستراليا حيث إن هذه الدول لم تخترع مؤسساتها و إنما ورثتها من بريطانيا[22]. أما الدول التي قوبل فيها الأوربيون بالرفض اعتبروها سيئة وغير مشجعة على الاستقرار واتصفت بالمحيط المريض ولهذا قام الأوربيون بخلق مؤسسات سيئة تسهل استخراج الثروات المادية وتستغل الثروات البشرية أبشع استغلال وهذا الغرس المؤسساتي لا يتفق مع المؤسسات التي تقدم الحقوق الاقتصادية وتحمي الملكيات واستمرت هذه المؤسسات بعد الاستقلال[23]، وبذلك يرى أسيمنغلو أن المحيط التاريخي المريض هو الذي حدد قرارات الأوربيين حو الاستقرار وبالتالي نوعية المؤسسات[24].

3.4.3 الموارد الطبيعية والجغرافيا:

إن توفر الموارد الطبيعية في بلد ما يؤدي إلى شيوع ظاهرة البحث عن الريع الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفساد وضعف النوعية المؤسساتية. ولقد أشار كل من ***جونز وهال*** 1999 إلى أن الجغرافيا لها دور في تحديد النوعية المؤسساتية، حيث تعرف الدول التي لها بعد أكبر عن خط الاستواء نوعية مؤسسات جيدة بينما الدول القريبة منه تعرف نوعية مؤسساتية رديئة.

ثانيا: أبرز أدبيات العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي

1.دراسة AJR 2005 "المؤسسات باعتبارها السبب الرئيسي للنمو على المدى البعيد":[25]

في هذا البحث حاول كل من ***دارون أسيمنغلو وجيمس روبنسون وسيمون جونسون*** البحث عن إجابة لأكثر الأسئلة طرحاً في مجال النمو التنمية: لماذا توجد دول بكل هذا الغنى ودول بكل هذا الفقر؟ فمن وجهة نظرهم تتمثل الإجابات الأولى على هذا السؤال في نماذج النمو التقليدية، أما المساهمات التالية للإجابة عن هذا السؤال فتمثلت في نماذج النمو الداخلي، إن هذا البحث يؤكد على وجهة نظر كل من ***توماس ودوغلاس*** 1973" إن عوامل: الابتكار، اقتصاديات الحجم، التعليم، تراكم رأس المال ليست هي أسباب النمو الاقتصادي بل هي النمو بذاته" إن عاملي التراكم والابتكار ما هما إلا مقاربة لأسباب النمو أسباب وسيطية، فالحالة الأساسية للتفسير الفروقات في الدخل والنمو هي الفوراق المؤسسية.

إن فرضية الاختلاف في المؤسسات الاقتصادية هي المحدد الأساسي للاختلافات في النمو الاقتصادي تستند على فكرة أن البشر أنفسهم يقررون تنظيم مجتمعاتهم، وهذا العامل هو الذي يحدد رخائهم أو شقائهم. حيث تعتبر المؤسسات مهمة للنمو الاقتصادي لأنها تشكل الحوافز للأعوان الاقتصاديين، فهي تؤثر في الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، التكنولوجيا وتنظيم الإنتاج، وعلى الرغم من أن الثقافة والجغرافيا عاملان مهمان للنمو إلا أن الاختلاف في نوعية المؤسسات الاقتصادية يعتبر أهم عامل لتفسير الفروقات في النمو والرخاء عبر العالم. إن المؤسسات الجيدة والتي توفر حماية حقوق الملكية لشريحة واسعة من الأفراد في المجتمع هي عامل

أساسي للنمو على المدى البعيد. كما أن المؤسسات الاقتصادية لا تحدِّد فقط إمكانات الإنتاج بل تحدِّد أيضا مجموعة من النتائج الاقتصادية في المستقبل، توزيع الثروة، رأس المال البشري والمادي، فبعابرة أخرى فإنها لا تؤثر على حجم الكعكة بل على تقسيمها بين مختلف الأفراد في المجتمع.

إن المؤسسات الاقتصادية هي عوامل داخلية، حيث أنها مصممة كخيارات جماعية من المجتمع، وهذا الأخير الذي يحدد جزء كبير منه الآثار الاقتصادية، و مع ذلك ليس هنالك أي شيء يضمن أن جميع الأفراد و الجماعات في المجتمع سيفضلون نفس المؤسسات الاقتصادية، لأن المؤسسات الاقتصادية المختلفة تؤدي إلى توزيعات مختلفة للموارد، ونتيجة لذلك سيكون هناك تضارب في المصالح بين مختلف الجماعات و الأفراد في اختيار المؤسسات الاقتصادية، إذن كيف يتحدد توازن المؤسسات الاقتصادية في حالة وجود مجموعتين لهما تفضيلات مؤسسية مختلفة أي تفضيل مؤسسي سيسود، إن الإجابة على هذا التساؤل يتعلق بالسلطة السياسية للمجموعتين فالسلطة السياسية لها الحكم النهائي في تفضيلات المؤسسات الاقتصادية، فمن له قوة سياسية أكبر له قدرة أكبر على تحديد تفضيلات المؤسسات الاقتصادية.

إن فكرة تحديد السلطة السياسية للمؤسسات الاقتصادية تنطوي على فكرة أن هنالك مصالح متضاربة حول توزيع الموارد، لكن لماذا الفئات ذات المصالح المتضاربة لا توافق على المؤسسات التي تحفز النمو ومن ثم تستخدم سلطتها السياسية ببساطة لتحديد توزيع المكاسب، لماذا تؤدي ممارسة قيادة السلطة السياسية إلى الفقر وعدم الكفاءة الاقتصادية، الإجابة عن هذه الأسئلة تكمن في مشاكل الالتزام الكامنة في استخدام السلطة السياسية فالأفراد الذين لديهم السلطة السياسية لا يمكنهم أن يلتزموا بعدم استخدامها لصالحهم.

توزيع السلطة السياسية في المجتمع هو أيضا عامل داخلي، وتجد الإشارة إلى التميز بين مكونين من مكونات السلطة السياسية:

- ***الشرعية السياسية*** : وتعني القوة التي تنبع من المؤسسات السياسية في المجتمع، المؤسسات السياسية تحدد الحوافز والقيود المفروضة على الجهات الفاعلة الرئيسية في المجال السياسي، ومن أمثلة هذه المؤسسات الديمقراطية مقابل الأوتوقراطية، مدى القيود التي تفرض على السياسيين والنخب السياسية؛
- ***واقع السلطة السياسية:*** وهذا يعني قدرة مجموعة من الأفراد في استعمال القوة من أجل تملك السلطة السياسية مثل: القيام بثورة، استخدام الأسلحة واستئجار المرتزقة أو الاحتجاجات السلمية، وهذا النوع من السلطة السياسية يعتمد على مصدرين، الأول يعتمد على قدرة المجموعة في حل المشاكل الاجتماعية أما الثاني فقوة المجموعة تعتمد على مواردها الاقتصادية والتي تحدد قدرتهم على استخدام أو عدم استخدام المؤسسات السياسية القائمة.

إن هذا التحليل يقودنا إلى تطور واحد من متغيرات الدولة الرئيسية وهو المؤسسات السياسية. المتغير الأخر هو توزيع الموارد. المؤسسات السياسية و توزيع الموارد هي متغيرات الدولة في هذا النظام الدينامكي فهي تتغير ببطء نسبيا، والأهم من ذلك فهي تحدد بشكل مباشر و غير مباشر المؤسسات الاقتصادية و الأداء الاقتصادي، حيث إذا وضعت المؤسسات السياسية السلطة السياسية في يد فرد أو مجموعة صغيرة تصبح المؤسسات الاقتصادية والتي توفر الحماية للحقوق الملكية وتكافؤ الفرص صعبة الاستمرار، حيث تحدد المؤسسات السياسية توزيع شرعية السلطة السياسية وهذا بدوره يؤثر على المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات السياسية وعلى الرغم من تغيرها البطيء إلا أنها هي أيضا عامل داخلي، حيث أن الأفراد أو المجموعات الذين لديهم نفوذ السلطة السياسية يؤثرون على تطور المؤسسات السياسية كما يؤثر واقع السلطة السياسية في المؤسسات السياسية أيضا. إن المؤسسات السياسية تضع الضوابط على الذين يسيطرون على السلطة هذه المؤسسات مفيدة لظهور مؤسسات اقتصادية جيدة فبدون ضبط السلطة السياسية سيتم اختيار مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والتي تعود بالنفع على أصحاب السلطة وسوف تفشل هذه المؤسسات الاقتصادية بحماية حقوق الملكية، كما أنه بدون المؤسسات السياسية لا يوجد حد لأصحاب السلطة في استخراج الريع والاستفادة منه لأن مداخيل الريع تشجعهم على خلق مؤسسات اقتصادية تجعل من مصادرة أملاك الآخرين أمرا ممكنا، ويلخص البحث هذه الأفكار في الشكل التالي:

شكل رقم 01: تأثير المؤسسات في الأداء الاقتصادي عبر الزمن.

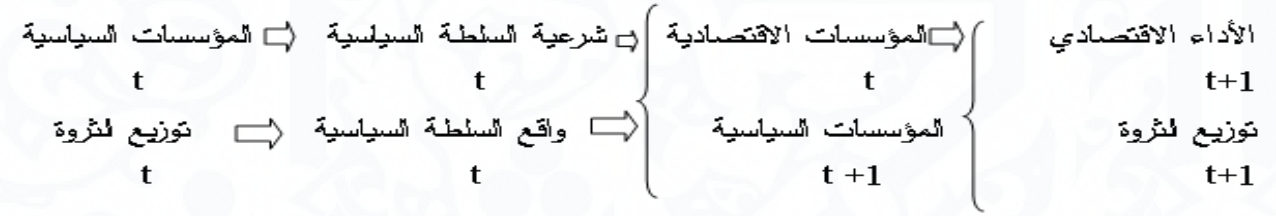

Source : Acemoglu, D, Johnson, S and Robinson, J (2005 a), op.cit, p392.

ومن أجل تأكيد هذه الفرضية قام الباحثون بإجراء علاقة انحدار مابين مؤشر حماية حقوق الملكية في الفترة 1985-1995 المقدم من طرف مؤسسة المخاطر السياسية والدخل الفردي لعام 1995، حيث أظهرت سحابة النقاط أن البلدان ذات المؤسسات الاقتصادية الجيدة –حقوق ملكية أمنة. تمتلك دخل فردي عال، إن تأمين حقوق الملكية يسبب الازدهار، ومع ذلك هناك مشاكل معروفة عند الأخذ بهذا الاستدلال: أولا يمكن أن تكون هناك علاقة سببية عكسية بلدان حققت ثروة تسعى لتأمين حقوق الملكية، والأهم من ذالك مشكلة التحيز في التقدير حيث أثبت بارو و كيفر و كانغ بأن استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقة يعطى تقديرات متحيزة، بسب أن المؤسسات الاقتصادية عوامل داخلية، ومن أجل ذلك قام الباحثون بإيجاد متغير أداتي له علاقة

بالمؤسسات الاقتصادية و لا يؤثر على النتائج الاقتصادية، حيث أكد البحث على دور وفيات المعمرين كمتغير أداتي، حيث أن هذا المتغير يرتبط ارتباطا قويا سالبا مع مؤشر حماية حقوق الملكية ولا علاقة له بالأداء الاقتصادي، فمن وجهة النظر هذه يعتبر هذا المتغير أحسن متغير أداتي من أجل تقدير العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والنمو، والخلاصة في هذا النموذج أن الباحثين يثبتون أن الجغرافيا والثقافة ليست أسباب فروقات النمو، فكما لاحظنا سابقا كوريا دولة واحدة، منطقة جغرافية واحدة، ثقافة واحدة، مؤسسات مختلفة بين الشمال و الجنوب، هذه المؤسسات جعلت من الجنوب ثريا والشمال فقيرا. مؤسسات جيدة في الجنوب وسيئة في الشمال. كما أكد الباحثون على دور الاستعمار في خلق المؤسسات، فإن الدول التي حظيت بقبول الأوروبيين مثل الولايات المتحدة، أستراليا، كندا قام الأوروبيون بخلق مؤسسات جيدة مشجعة للنمو، أما المناطق التي قوبل فيها الأوروبيون بالرفض فتم خلق مؤسسات مشجعة لاستخراج الموارد وغير مشجعة للنمو الاقتصادي وهذه الدول كثير مثل دول إفريقيا أو أمريكا الجنوبية.

2. دراسة هال وجونز 1999" لماذا تنتج بعض البلدان ناتجا أكثر لكل عامل من غيرها"[26]:

في هذا البحث يحاول كل من هال وجونز تفسير الاختلافات الشاسعة في الناتج للكل عامل ما بين البلدان، حيث ينطلقان في تحليلهما من دراسة MRW 1992[27] والتي تؤكد أن الاختلافات في الناتج لكل عامل هي نتيجة للاختلافات في تراكم رأس المال المادي والبشري، الإنتاجية الكلية للعوامل، كما يبرر الباحثان استعمالهما للناتج لكل عامل بدلا من معدلات النمو للأسباب التالية:

- مستويات الناتج تلتقط الفروقات في أداء الاقتصاديات على المدى الطويل ولها صلة مباشرة مع الرفاهية؛
- إن المساهمات الأخيرة في أدبيات النمو الاقتصادي تركز على مستوى الناتج بدلا من معدلات النمو، حيث أثبت هذه البحوث وجود ارتباط منخفض نسبيا في معدلات النمو عبر العقود، الأمر الذي يوحي بأن الاختلافات في معدلات النمو عبر البلدان قد تكون في الغالب مؤقتة؛
- إن النماذج الحديثة والقائمة على فكرة التدفق عبر البلدان مثل بارو وسلا مارتن 1995 والتي تعني أن جميع البلدان سوف تنمو بمعدل نمو مشترك على المدى الطويل، إن نقل التكنولوجيا يبقي الدول قريبة من بعضها البعض في مستويات الناتج.

فعلى مستوى محاسبة النمو إن الاختلافات في الناتج للكل عامل هي بسب الاختلافات في رأس المال المادي والبشري والاختلافات في الإنتاجية، لكن لماذا رأس المال والإنتاجية تختلف عبر البلدان؟ إن الفرضية الأساسية في هذا البحث هو أن المحددات الأساسية للأداء الاقتصادي على المدى الطويل لبلد ما راجع لما سماه جونز وهال بالبنية التحتية الاجتماعية و التي يعنيان بها المؤسسات والسياسات الحكومية، حيث توفر الحوافز

للأفراد و الشركات في الاقتصاد، يمكن لهذه الحوافز أن تشجع الأنشطة الإنتاجية مثل تراكم رأس المال، المهارات، تقنيات الإنتاج كما يمكن أن تشجع سلوك البحث عن الريع، الفساد، إن الأنشطة الإنتاجية من وجهة نظر الباحثين هي عرضة للافتراس ومن أجل حماية الأنشطة من هذا الخطر لابد من توفر الرقابة الاجتماعية، فهذه الأخيرة توفر فائدتين: أولا في مجتمع خال من الأنشطة المنحرفة تتم مكافئة الوحدات الإنتاجية بالقيمة الكاملة لإنتاجها، الرقابة الاجتماعية عامل فعال وأقل تكلفة لأجل تفادي الأنشطة المنحرفة، ومن أجل تفعيل هذه الرقابة يجب تعليم الأفراد بأن الأنشطة المنحرفة أمر خاطئ ومعاقبة كل من يمارس هذه السلوكيات بكل مصداقية.

ويرى الباحثان أن الحكومة هي الوسيلة الطبيعية لمكافحة الأنشطة المنحرفة، القدرة على جعل وإنفاذ قواعد تجعل من الحكومة نفسها عونا في محاربة الأنشطة المنحرفة، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الإيرادات من اجل تنفيذ عملية الردع. إن أشهر أشكال الأنشطة المنحرفة هي عملية السعي وراء الريع، حيث توجد هذه الأنشطة في كل الدول من جميع الأنواع، فيحتمل وجود أفراد منتجون يسعون إلى التأثير على عمل الحكومة، ففي المستوى العالي يضغطون على السلطة التشريعية من اجل تقديم خدمات لعملائهم أو وكلائهم، أما في المستوى الأدنى فإنهم يستغلون الوقت والحكومة للبحث عن الموارد، كما يستعلمون الإدعاء العام لاستخراج القيم والفوائد من القطاع الخاص ويستفيدون من غموض حقوق الملكية. إن البلدان التي تحتوي على المسؤولين الحكوميين الفاسدين هذه العوامل تشكل عقبات أمام التجارة، وتؤدي إلى إضعاف العقود وتدخل الحكومة في الإنتاج مما يجعل البلدان غير قادرة على تحقيق مستويات هامة من الإنتاج للفرد. ويلخص الباحثان محددات الفروقات في الأداء الاقتصادي فيما يلي:

البنية التحتية الاجتماعية تؤثر في المدخلات والإنتاجية والتي بدورها تحدد الناتج للكل عامل.

ومن أجل إثبات هذه الفرضية قام الباحثان بتحدير لوغاريتم الناتج لكل عامل مع مؤشر البنية التحتية الاجتماعية، هذا الأخير هو عبارة عن المتوسط الحسابي لمؤشري السياسات الحكومة ضد الأنشطة المنحرفة و مؤشر تدابير الانفتاح، حيث يمثل المؤشر الأول المتوسط الحسابي للمتغيرات التالية: حكم القانون، نوعية البيروقراطية، الفساد، خطر مصادرة الملكية، عدم التزام الحكومة بتنفيذ العقود، هذه المؤشرات مأخوذة من مؤسسة المخاطر السياسية خلال الفترة 1986-1995، قيم هذا المؤشر تغير مابين الصفر والواحد، حيث يمثل الأخير سياسية فعالة ضد الأنشطة المنحرفة أما الأول فالعكس. أما المؤشر الثاني فقد استعمل الباحثان معطيات ***ساكس ووانرز***[28] 1995 والذي يمثل مدى انفتاح البلد على التجارة الحرة والذي يقاس بعدد سنوات الانفتاح على التجارة الحرة خلال الفترة 1950-1994، حيث يمثل الصفر بلد مغلق أما الواحد بلد منفتح على التجارة الحرة. إن

مؤشر البنية التحتية الاجتماعية يأخذ قيما ما بين الصفر والواحد، حيث يمثل الأول بنية تحتية مشجعة للأنشطة المنحرفة (البحث عن الريع) أما الواحد فيمثل بنية تحتية اجتماعية مشجعة للإنتاج (الابتكار، نقل التكنولوجيا).

كما يرى الباحثان أن مؤشر البنية التحتية الاجتماعية متغير داخلي، حيث إن المؤسسات تصنع البيئة الاقتصادية، كما أن المؤشر السابق هو مؤشر مقدر حيث أن هذا التقدير يمكن أن يوقعنا في أخطاء القياس ومن أجل هذا استعمل الباحثان المتغيرات الأداتية، والتي تعكس تأثير أوربا الغربية في العالم حيث روجت الثقافة الأوربية أفكار أدم سميث حول أهمية حقوق الملكية والنظام الرأسمالي، الدول التي تأثرت بهذه الثقافة كانت أكثر عرضة لبناء بنية تحتية اجتماعية مواتية وهذه المتغيرات:

- نسبة السكان الناطقين بلغات أوربا الغربية في الوقت الحالي، عدد السكان الأصلين الناطقين بالغة الانجليزية كلغة أم؛
- المسافة على خط الاستواء: حيث يبرر الباحثان اختيارهما لهذا المتغير بسبب أن القارة الأوربية كانت أكثر المناطق عرضة لهجرة سكانها، فالمناطق من العالم الجديد والتي كان فيها المناخ شبيها بالمناطق الأوربية قام الأوربيون ببناء بنية تحتية جيدة مثل الولايات المتحدة، كندا، أستراليا وهذه المناطق بعيدة عن خط الاستواء أما المناطق القريبة من خط الاستواء فقد عزف عنها الأوربيون وقاموا باستغلال مواردها.

كما استعمل الباحثان أيضا المتغير المعطى من طرف ***فراكل وورمر*** 1996 والذي يعبر عن لوغاريتم توقع حصة التجارة في الاقتصاد. هذه المتغيرات مرتبطة مع البنية التحتية الاجتماعية وغير مرتبطة مع عنصر الخطأ. والنتيجة التي يخرج بها الباحثان هي أن الاختلافات في البنية التحتية الاجتماعية تفسر الفروقات في الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، فإن الدول التي تأثرت بثقافة أوربا الغربية لديها بنية تحتية اجتماعية جيدة تؤدي إلى مستويات عالية من الناتج للكل عامل.

3. النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد:

لقد أجرى الاقتصاديون دراسات عديدة حول النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد، حيث أثبت بريبيش وسنجر أن هذه الدول تعاني من تدهور معدلات التبادل وهذا ما يؤثر بدوره سلبا على النمو الاقتصادي، كما أثبت *باغواتي* أن التخصص في إنتاج هذه المواد سيوقع البلد ضحية النمو المفقر وهذا بسبب تدهور معدل التبادل، أما كوردن فقد أثبت أن انتعاش أسعار المواد الأولية سيوقع البلد ضحية المرض الهولندي، والملاحظ من هذه الدراسات أن أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار المواد الأولية سيؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

لقد تمخض عن هذه الآراء الدراسة التي أجراها ***ساكس و وانرز*** 1995 والتي بعنوان "وفرة الموارد و النمو الاقتصادي" والتي توصل فيها الباحثان إلى أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج المحلي لسنة 1971 تتجه لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة خلال الفترة 1971-1989 كما استنتجا أيضا هو أن هذه الدول تحقق معدلات نمو منخفضة مقارنة بالدول التي لا تمتلك موارد، إن الارتباط بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي يبدو للولهة الأولى كأنه لغز، فلا يعقل أن تؤدي وفرة الموارد إلى تراجع النمو بل تؤدي هذه الوفرة إلى زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، لكن التاريخ الاقتصادي يؤكد على النظرة السلبية ففي القرن السادس عشر كانت كل من جنيف، لندن وأمستردام أهم المدن في العالم رغم أنها كانت مدنا صناعية متخصصة في النسيج ولا تمتلك موارد على خلاف مدن أخرى مثل مدريد ولشبونة والتي على الرغم من استقبالها لكميات كبيرة من الذهب والفضة من مستعمراتهما إلا أنهما لم تكونا مدنا عالمية.

إن هذه الأبحاث والتي تناولت الأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد أكدت هذه المقاربة وقوع هذه البلدان ضحية ما يسمى بلعنة الموارد، لكن عند ملاحظتنا للأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد وجدنا أن بعض الدول كان لها أداء جيد على مستوى النمو مثل النرويج، بوتسوانا، ماليزيا، الشيلي، تايلاند، فكيف تمكنت هذه الدول من التخلص من هذه اللعنة؟ إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في مايلي:

تمكنت هذه الدول من التخلص من لعنة الموارد بفضل النوعية المؤسساتية التي تمتلكها، بينما الدول التي تمتلك مؤسسات رديئة لم تساعدها هذه المؤسسات على تجنب اللعنة، ومن أجل إيضاح هذه الأفكار لابد من شرح المفاهيم التالية[29]:

- ***سلوك البحث عن الريع:*** هو عبارة عن توجيه الحوافز الاقتصادية للأفراد للمشاركة في التنافس على الوصول إلى الإيرادات الريعية، حيث يبرز هذا السلوك في البلدان التي تقوى فيها سلطة الزمر الحاكمة في عملية توزيع الريع الناتج عن تدفق الإيرادات من الموارد وبالتالي تصبح هي من يحدد نسبة الريع التي تستفيد منها كل فئة من فآت الشعب؛
- ***الاستيلاء على الدولة:*** ويعني استيلاء المجموعات النافذة في القطاع الخاص على جهاز الدولة التشريعي، التنفيذي والقضائي لتحقيق المصالح الشخصية ويحدث هذا بتواطؤ مع الموظفين العموميين والسياسيين مقابل تحقيق مصالح خاصة؛
- ***الدولة الريعية:*** وهي الدولة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منها إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد استخدام هذه الثروة على غالبية السكان حيث تصب هذه الموارد مباشرة في خزينة الدولة.

إن المؤسسات الجيدة في كل من بوتسوانا، شيلي، ماليزيا، تايلاند حدت من سلوك البحث عن الريع وشكلت قيود على أصحاب السلطة السياسية فهذه العوامل ساعدتها على تجنب نقمة الموارد، أما الدول الأخرى والتي تملك مؤسسات ضعيفة ساعدت وفرة الموارد في تنامي ظاهرة البحث عن الريع والاستيلاء على الدولة وفي هذا السياق يميز الاقتصاديون بين نوعين من المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد:

- ***المؤسسات الصديقة المنتجة:*** أين يكون هناك تكامل بين أنشطة البحث عن الريع والأنشطة الإنتاجية فهذه المؤسسات تعزز النمو الاقتصادي عندما تجذب وفرة الموارد المشروعات نحو مجالات الإنتاج؛
- ***المؤسسات الصديقة المهيمنة:*** أين يكون هنالك تنافس ما بين أنشطة البحث عن الريع والأنشطة الإنتاجية، فهذه المؤسسات تشجع على توسع الأنشطة غير المنتجة بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص والملكية، غياب استقلال وكفاءة القضاء وانتشار البيروقراطية والفساد مما يجعل لهذا النوع المؤسساتي تداعيات خطيرة على النمو خاصة عندما تحفز وفرة الموارد المشروعات على العمل خارج الأنشطة الإنتاجية[30].

إن أنشطة السعي وراء الريع تعتبر مكلفة جدا بالنسبة للنمو الاقتصادي وهذا لسببين:

- هذه الأنشطة تدر عائدا طبيعيا وبالتالي فإن أي زيادة في هذه الأنشطة سوف يجعل من السعي لتحقيق الريع أكثر جاذبية من الأنشطة الإنتاجية الأخرى، وهذا قد يؤدي إلى توازنات متعددة في الاقتصاد وأسوأ توازن فيها هو الذي يتميز بمستوى مرتفع من السعي لتحقيق الريع وانخفاض الإنتاج؛
- إن السعي لتحقيق الريع من قبل الحكومة يقلل من الإبداعية أكثر من أي أنشطة أخرى وبما أن الإبداع والتكنولوجيا يمثلان أهم محرك للنمو فإن السعي إلى تحقيق الريع من جانب الحكومة يمثل العامل الأكثر كبحا للنمو، وبالتالي فهذه الدول تميل إلى تهميش تراكم رأس المال المادي والبشري[31].

كما أن وفرة الموارد تساهم في ظهور الدولة الريعية، حيث تستخدم الحكومات الموارد الطبيعية لتخفيف الضغوطات الاجتماعية المطالبة بزيادة المسائلة، حيث يتم هذا عبر ثلاثة قنوات:

- ***أثر الضرائب:*** حين تستمد الحكومات مداخيل كافية من بيع الموارد الطبيعة تميل إلى فرض ضرائب أقل على سكانها وتحقيق دولة الرفاه وهذه بمثابة رسالة واضحة للناس بأن الخير الذين تعمون فيه هو مرتبط بوجود هذه الأنظمة، وفي هذه الحالة يصبح الناس أقل ميلا للمطالبة بالمسائلة والشفافية والتمثيل في الحكومة؛
- ***أثر المحسوبية:*** إن الثروة المتولدة من مداخيل الموارد الطبيعية تؤدي إلى إنفاق أكبر على المحسوبية التي تخفض الضغط لأجل الإصلاحات، فيلجأ موظفو الدولة والمواطنون العاديون على حد سواء إلى الطبقة ذات الريع لكي يحصلوا على مكاسب من الريع دون الحاجة إلى وجود مؤسسات قوية؛

◆ ***أثر تكوين المجموعة:*** حيث تقول هذه الفرضية أنه حين تقدم الموارد الطبيعية مدخولا كافيا للحكومة تستخدم هذه الأخيرة الهبات من أجل عدم تكوين مجموعات اجتماعية مستقلة من الدولة.[32]

ثالثا: قياس أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية:

1. تقديم النموذج:

بناء على النظريات والأبحاث التجريبية والتي درست العلاقة بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي وخصوصا المتعلقة بالدول الغنية بالموارد نحاول في الورقة البحث عن العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد الطبيعية وهذا بالتركيز على دراسة ***ساكس ووارنز*** 1995، حيث تتميز هذه الدول بوفرتها في الموارد وخصوصا النفط الأمر الذي جعلها تمتلك مستويات دخل فردي عالي بالمقارنة مع الدول العربية غير النفطية، حيث ستقوم في بادئ الأمر بتقدير النموذج بدون مؤشر النوعية المؤسساتية من أجل التعرف على المفسرة للفوارق في الدخل الفردي مابين الدول العربية النفطية، ثم نقدر النموذج مع مؤشر النوعية المؤسساتية وهذا لأجل معرفة أثره على النمو الاقتصادي وكذا مدى مساهمته في شرح الفوارق في الدخل مابين الدول العربية النفطية.

وبحسب ما سبق يكتب النموذج على الشكل التالي:

$$Ly1_{it} = b_1 + b_2 invgdp1_{it} + b_3 Techange1_{it} + b_4 Rngdp1_{it} + b_5 gouvernace1_{it} + a_i + \varepsilon_{it} \dots (1)$$

حيث:

$Ly1_{it}$: لوغاريتم الدخل الفردي وفق تعادل القوى الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأميركي سنة الأساس 2005، حيث اعتمدنا على هذا المتغير بدلا من معدل النمو استناد إلى دراسة هال وجونز 1999؛

$invgdp1_{it}$: نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الخام (إجمالي تكوين رأس المال الثابت مضاف إليه التغير في المخزون)؛

$Techange1_{it}$: معدل التبادل والذي يعبر عن نسبة مؤشر سعر الصادرات إلى مؤشر سعر الواردات سنة الأساس 2005؛

$Rngdp1_{it}$: نسبة إيرادات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الخام (النفط، الغاز الطبيعي، الفحم، إيرادات المعادن والغابات)؛

$gouvernace1_{it}$: مؤشر النوعية المؤسساتية وهو عبارة عن المتوسط الحسابي لمؤشرات إدارة الحكم الستة (الصوت والمسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، حكم القانون، مكافحة الفساد والمقدم من البنك العالمي والمعد من طرف ***دانيال كوفمان***)[33]؛

a_i: الأثر الفردي وε_{it} : حد الخطأ.

نستعمل في تحليلنا هذا معطيات سنوية معتمدين على قاعدة بيانات البنك العالمي لسنة 2015 لعينة مكونة من 9 دولة عربية نفطية كالتالي: الجزائر، البحرين، العراق، الكويت، ليبيا، قطر، السعودية، الإمارات خلال الفترة 2000-2012. وتنص أدبيات الاقتصاد القياسي لبيانات بانيل أو المعطيات الطويلة على القيام باختبارات تحديد الآثار الفردية قبل تقدير النموذج، هل نقدر نموذج آثار فردية ثابتة أم نموذج آثار فردية عشوائية لهذا نقوم باختبار *هوسمان*:

2.**اختبار هوسمان** Hausman test:

- ***الفرضية الصفرية***: نموذج الآثار الفردية العشوائية؛
- ***الفرضية البديلة***: نموذج الآثار الفردية الثابتة.

نتائج الاختبار نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم 01*: نتائج اختبار *هوسمان* في الدول العربية *النفطية

الإحصائية المحسوبة	الإحصائية المجدولة(5%)	درجة الحرية	احتمال قبول الفرضية الصفرية
0	9.35	3	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 13

القرار نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة أقل من الإحصائية المجدولة ومنه نقبل الفرضية الصفرية وجود الآثار الفردية العشوائية.

3.**نتائج التقدير**:

بعد أن توصلنا إلى وجود الآثار الفردية العشوائية نقدر النماذج بواسطة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، باعتبارها أفضل الطرق في تقدير هذه النماذج، حيث نلخص نتائج التقدير في الجدول التالي:

جدول رقم 02: نتائج التقدير أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية[34]

	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 4	النموذج 5	النموذج 6	النموذج 7	النموذج 8
الثابت	10.31 (26.42)	10.43 (32.09)	10.46 (34.35)	10.40 (29.19)	10.48 (34.59)	10.40 (30.69)	10.23 (28.13)	10.58 (80.89)
Invgdp1	0.0373 (0.69)	.	.	0.0177 (0.34)	.	0.0530 (1.02)	0.0737 (1.43)	.
Téchange1	0.0005 (1.83)	0.0003 (0.93)	.	0.0007 (2.80)	0.0005 (1.75)	.	.	.
Rngdp1	0.0014 (1.12)	0.002 (1.48)	0.0026 (2.10)	.	.	.	0.0026 (2.38)	0.0031 (2.33)
Gouvernance1	.	.	.	.	.	.	.	0.6670 (6.56)
R^2	0.0055	0.0011	0.0014	0.0024	0.0001	0.0019	0.0078	0.8263
Wald[35]	10.31	5.31	4.41	8.95	3.05	1.04	6.74	47.44

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 13

4. تحليل النتائج المتحصل عليها:

1.4.التقييم الاقتصادي:

من خلال نتائج الجدول السابق وجود علاقة موجبة بين الدخل الفردي و المتغيرات التالية: نسبة الاستثمار، معدل التبادل، نسبة الموارد الطبيعية في النماذج المقدرة وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث تودي زيادة الاستثمارات إلى تعزيز النمو الاقتصادي، كما أن تحسن شروط التجارة عامل يساهم في زيادة الدخل الفردي والنمو الاقتصادي، كما تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما نلاحظ من خلال النموذج العاشر أن هناك علاقة موجبة بين الدخل الفردي والنوعية المؤسساتية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية أيضا حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم عامل مفسر لفروقات الدخل الفردي والنمو الاقتصادي على المدى البعيد، كما نستنتج أيضا أن النوعية المؤسساتية لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي في الدول العربية ثم تليها درجة تملك الموارد الطبيعة في الدول العربية النفطية.

2.4.التقييم الإحصائي:

بالنسبة لمعنوية المعالم فمن خلال من الجدول السابق نلاحظ أن كل معالم النماذج: الأول، الثاني، الخامس، السادس، غير معنوية عند مستوى 5% ما عدا الحد الثابت، أما في النموذجيين الرابع والسابع فلاحظ عدم معنوية معلمة نسبة الاستثمار عند مستوى 5%، كما نلاحظ أيضا معنوية كل المعالم المقدرة بالنسبة للنموذجين الثالث و الثامن عند مستوى 5%، أما فيما يتعلق بالمعنوية الكلية للمعالم فقد أثبت الاختبار المستعمل وجود عدم المعنوية الكلية للمعالم في النماذج التالية: الثاني، الخامس، السادس عند مستوى معنوية 5% ، كما أثبت الاختبار أيضا المعنوية الكلية للمعالم عند مستوى معنوية 5% في النماذج التالية: الأول، الثالث، الرابع، السابع، الثامن.

أما في ما يتعلق بمعامل التحديد فنلاحظ من خلال الجدول السابق نلاحظ الضعف الكبير لمعامل التحديد في جميع النماذج المقدرة بدون مؤشر النوعية المؤسساتية وهذا يعني أن متغيرات هذه النماذج لا تفسر الاختلافات في الدخل الفردي بين الدول العربية النفطية، كما أن النماذج السابقة الذكر تحتوى على معالم غير معنوية، كما نلاحظ أن الضعف الكبير لمعامل التحديد ما بين الدخل الفردي ودرجة تملك الموارد الطبيعية إلا أن هذا النموذج يعتبر الوحيد المعنوي بدون متغير النوعية المؤسساتية إذن فدرجة تملك الموارد الطبيعة متغير مهم في تفسير فروقات الدخل الفردي في الدول العربية النفطية على الرغم من ضعف معامل التحديد، وعند إضافة النوعية المؤسساتية إلى متغير درجة تملك الموارد الطبيعية يصبح هذه المتغيران يفسران 82% من هذه الاختلافات في الدخل الفردي والذي يعني أن النوعية المؤسساتية لها أهمية كبيرة في تفسير شرح الفوارق في الدخل الفردي والنمو الاقتصادي، إن لم نقل أنها المتغير الوحيد المفسر للفوارق في الدخل الفردي والنمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية.

الخاتمة:

بعد القيام بالتقييم الاقتصادي والإحصائي لنتائج الدراسة التطبيقية على مجموعة الدول العربية النفطية في الفترة من 2000 الى 2012، نستنتج أن كل من النوعية المؤسساتية ودرجة تملك الموارد الطبيعية هي العوامل المفسرة للاختلافات في الدخل الفردي في الدول العربية النفطية، فكل من: قطر، الإمارات، الكويت، عمان و البحرين دول تتميز بنوعية مؤسساتية جيدة مقارنة بالدول النفطية الأخرى كما أنها أحسن الدول الغنية بالموارد في الدخل الفردي حيث إن النوعية المؤسساتية الجيدة ساهمت في رفع الدخل الفردي في هذه الدول وتخلصها من لعنة الموارد، بالمقارنة من كل من العراق، ليبيا والجزائر حيث تعتبر هذه الدول أضعف الدول الغنية بالموارد من ناحية الدخل الفردي كما تمتلك هذه الدول نوعية مؤسساتية رديئة ساهمت هذه النوعية الرديئة في وقوع هذه الدول في لعنة الموارد الطبيعية.

الملاحق: مخرجات برنامج stata 13

الملحق1: نتائج تقدير النموذج الأول

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       112
Group variable: panel                           Number of groups   =         9

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0910                                         min =         9
     between = 0.0027                                         avg =      12.4
     overall = 0.0055                                         max =        13

                                                Wald chi2(3)       =     10.31
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0161
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
invgdpl	.0373886	.0543296	0.69	0.491	-.0690953	.1438726
techangel	.0005962	.0003257	1.83	0.067	-.0000422	.0012346
rngdpl	.0014123	.0012622	1.12	0.263	-.0010616	.0038862
_cons	10.31094	.3902687	26.42	0.000	9.546029	11.07585
sigma_u	1.0596226					
sigma_e	.12990943					
rho	.98519189	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق2: نتائج تقدير النموذج الثاني

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       117
Group variable: panel                           Number of groups   =         9

R-sq:  within  = 0.0470                         Obs per group: min =        13
       between = 0.0000                                        avg =      13.0
       overall = 0.0011                                        max =        13

                                                Wald chi2(2)       =      5.31
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0703
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
techangel	.000325	.0003479	0.93	0.350	-.0003569	.0010068
rngdpl	.0020689	.0013954	1.48	0.138	-.000666	.0048038
_cons	10.43869	.3252695	32.09	0.000	9.801169	11.0762
sigma_u	.96753849					
sigma_e	.15263544					
rho	.97571723	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق3: نتائج تقدير النموذج الثالث

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       117
Group variable: panel                             Number of groups   =         9

R-sq:  within  =  0.0392                        Obs per group: min =        13
       between =  0.0003                                       avg =      13.0
       overall =  0.0014                                       max =        13

                                                Wald chi2(1)       =      4.41
corr(u_i, X)   =  0 (assumed)                   Prob > chi2        =    0.0358
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
rngdpl	.0026403	.0012578	2.10	0.036	.0001751	.0051056
_cons	10.46363	.3045967	34.35	0.000	9.866635	11.06063
sigma_u	.90377182					
sigma_e	.1525373					
rho	.97230279	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق 4: نتائج تقدير النموذج الرابع

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       112
Group variable: panel                             Number of groups   =         9

R-sq:  within  =  0.0800                        Obs per group: min =         9
       between =  0.0018                                       avg =      12.4
       overall =  0.0024                                       max =        13

                                                Wald chi2(2)       =      8.95
corr(u_i, X)   =  0 (assumed)                   Prob > chi2        =    0.0114
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
invgdp1	.0177765	.0517029	0.34	0.731	-.0835594	.1191124
techangel	.0007847	.0002804	2.80	0.005	.0002352	.0013342
_cons	10.40193	.356325	29.19	0.000	9.703551	11.10032
sigma_u	.96851634					
sigma_e	.1300455					
rho	.98229008	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق5: نتائج تقدير النموذج الخامس

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       117
Group variable: panel                             Number of groups   =         9

R-sq:  within  =  0.0276                        Obs per group: min =        13
       between =  0.0048                                       avg =      13.0
       overall =  0.0001                                       max =        13

                                                Wald chi2(1)       =      3.05
corr(u_i, X)   =  0 (assumed)                   Prob > chi2        =    0.0807
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
techangel	.0005512	.0003156	1.75	0.081	-.0000674	.0011698
_cons	10.48922	.3032828	34.59	0.000	9.894796	11.08364
sigma_u	.9017181					
sigma_e	.15346035					
rho	.97185179	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق6: نتائج تقدير النموذج السادس

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       112
Group variable: panel                             Number of groups   =         9

R-sq:  within  =  0.0099                        Obs per group: min =         9
       between =  0.0048                                       avg =      12.4
       overall =  0.0019                                       max =        13

                                                Wald chi2(1)       =      1.04
corr(u_i, X)   =  0 (assumed)                   Prob > chi2        =    0.3072
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
invgdpl	.0530916	.051998	1.02	0.307	-.0488225	.1550057
_cons	10.40711	.3391083	30.69	0.000	9.742469	11.07175
sigma_u	.8965291					
sigma_e	.13424709					
rho	.97806939	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق7: نتائج تقدير النموذج السابع

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       112
Group variable: panel                             Number of groups   =         9

R-sq:  within  =  0.0613                        Obs per group: min =         9
       between =  0.0039                                       avg =      12.4
       overall =  0.0078                                       max =        13

                                                Wald chi2(2)       =      6.74
corr(u_i, X)   =  0 (assumed)                   Prob > chi2        =    0.0343
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
rngdpl	.0026077	.0010972	2.38	0.017	.0004572	.0047582
invgdpl	.0737017	.0513908	1.43	0.152	-.0270223	.1744258
_cons	10.23662	.3638961	28.13	0.000	9.523392	10.94984
sigma_u	.9675927					
sigma_e	.1313576					
rho	.98190352	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق8: نتائج تقدير النموذج الثامن

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       108
Group variable: panel                             Number of groups   =         9

R-sq:  within  =  0.1619                        Obs per group: min =        12
       between =  0.8614                                       avg =      12.0
       overall =  0.8263                                       max =        12

                                                Wald chi2(2)       =     47.44
corr(u_i, X)   =  0 (assumed)                   Prob > chi2        =    0.0000
```

lyl	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
rngdpl	.0031608	.0013573	2.33	0.020	.0005005	.0058211
gouvarnacel	.6070322	.092586	6.56	0.000	.4255669	.7884975
_cons	10.5865	.1308726	80.89	0.000	10.32999	10.84301
sigma_u	.33044903					
sigma_e	.14528758					
rho	.83800718	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق9: نتائج اختبار هوسمان

	Coefficients (b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
invl	.0019197	.0019215	-1.89e-06	.0003984
techangel	.0005693	.0005691	1.27e-07	.0000561
rngdpl	.0014899	.0014901	-1.51e-07	.000221

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

          chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                  =          0.00
        Prob>chi2 =        1.0000
```

المراجع والإحالات:

1 نورث دوغلاس، المؤسسات، منبر الحرية، 2006، ص2.

2 Acemoglu, D, Johnson, S and Robinson, J (2005 a), "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth". In P. Aghion and S. Durlauf (eds.) Handbook of Economic Growth. Amsterdam: North-Holland, p388.

3 Hali Edison, qualité des institutions et résultats économique un lien vraiment étroit, Finance et Développement, FMI, Juin 2003, p 36.

4Economic and Social Commission For Western Asia" Survery Of Economic And Social Development In The ESCWA Region 2001-2002:partII ,Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies "Published By United Nations ,Printed in ESCWA ,Beirut, Lebanon ,March, 2003.p2.

5Nicholas Mer Curo & Steven G. Medema "Economics and the Law: From Posner to Post Modernism" Published By Princeton University Press, New Jersey, USA, 1997, p132.

6 Christopher J.Coyne "After War: The Political Economy of Exporting Democracy" Published by the Board of Trustees of the Leland Stanford Junior University, Stand ford, California, USA, 2008, p56.

7 Chifford D. Clark and Jung Chao Liu "The Media, The Judiciary, The Banks and The Resilience of East Asian Economics" in "Productivity and Economic Performance in The Asian- Pacific Region" Edited by Tsu- Tan Fu and Chiff j. Huang and C. A .Knox Lovell, Institute of Economics Academia Sinica, Published by Edward Elgar Publishing Limited, UK, USA, 2002, p 46.

8 نورث دوغلاس، أسس الاقتصاديات المؤسسية الحديثة، معهد CIPE، الموقع الالكتروني: www.developmentinstitue.org، ص3.

9 شكوري سيدي محمد؛ شيبي عبد الرحيم، العدالة؛ التنمية المستدامة؛ والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترول؛ حالة الجزائر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، معهد التخطيط العربي، المجلد الخامس العدد الثاني عشر، جويلية 2012، ص22.

10 Abhijit W. Barnerjee and Esther Duflo "Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty" Published By Public Affairs A Member Of The Persens Books Group in USA, 2011, p238.

11 Jeffrey A. Frankel, Nancy Bird Sall, Jeffrey Sachs and Guillermo Ortiz" Panel Discussion Promoting Better National Institutions: The Role of the IMF" in IMF Staff Papers, IMF Third Annual Research Conference, Volume 50,Special Issue Published by IMF, Washing ton , USA, 2003,p24.

12 Athur Schneider"Trade, Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited" Published by Proquest LLC, UMI Microform 3325626, USA, 2008, p70.

13 Dani Rodrik "One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth" Published by Princeton University Press, New Jersey, USA, 2007, p188.

14 Hamid R. Davoodi and Ulric Erickon Von Alleman "Demographics and Long-Term Growth in Palestinian Economy" in" West Bank and Gaza :Economic Performance, Prosperity and Policy, Achieving Prosperity and Confronting Demographic Challenges" Edited by Rosa A. Valdivieso, ultric erikson von allemen, Geoffrey j. bannister ,hamid r.davoodi, felix fisher, Eva Jenkner, Mona Said ,Middle Eastern Department, International Monetary Fund ,Production IMF Graphics Section, Washington, USA, 2001 , p 44.

15 تعتبر هذه المدرسة من أحد أهم روافد التيار الليبرالي الحديث حيث كانت هذه المدرسة ترى في فريدريك هايك الأب الروحي لها، والذي يعتبر من أشهر المدافعين عن الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد منذ نشره لكتابه الطريق إلى الرق في نهاية الحرب العالمية الثانية وكذا كتابته عن الحرية ودولة القانون التي يحذر فيها من خطر التدخل الحكومي على الأفراد وحقوقهم

16 حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص 68 -69.

17 John Cubbin-City University and Jon Stern,-London Business School "Regulatory Effectiveness's and The Empirical Impact of Variations in Regulatory Governance: Electricity Industry, Capacity and Efficiency in Developing Countries" World Bank Policy Research Working Paper 3535, Published by WB, London, March, 2005, p2.

18 Kenneth A. Reinert "An Introduction to International Economics: New Perspectives on the World Economy" Published by Cambridge University Press, New York, USA, 2012, p382.

19James A. Robinson "The Latin American Equilibrium" in "Falling Behind: Explaining the Development Gap Between Latin America and the United State" Edited by Francis Fukuyama, Published by Oxford University Press, New York, USA, 2008, p 173.

20 James A. Robinson, op.cit, p 174.

21 Jana Stoever "On Comprehensive Wealth, Institutional Quality and Sustainable Development -Quantifying the Effect of Institutional Quality on Sustainability" Journal of Economic Behavior & Organization 81(2012) 794-801, Hamburg University& Hamburg Institute of International Economics, Germany, Published by Elsevier, 2011, p795.

22 Simon Djan Kov, Rafael LaPorta, Florencio Lopez de Silanes and Andrei Shleifer "Appropriate Institutions" in "Annual World Bank Conference on Development Economics 2003: The New Reform Agenda" Edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern , A Co- publication of the World Bank (Washington) and Oxford University Press (New York), USA, 2003,p292.

23 James A. Robinson, op.cit, p 174-175.

24 James A. Robinson, op.cit, p 176.

25 Acemoglu, D, Johnson, S and Robinson, J (2005 a), "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth", op.cit, p388-407.

26 Hall, R. E. and Jones, C.I. (1999). "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?" Quarterly Journal of Economics 114(1): 83-116.

27 Mankiw, Romer and Weil 1992, A Contribution to the Empirics of Economic Growth.

28 Sachs J.D. &Warner A.M., «Natural Resource Abundance and Economic Growth», National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December 1995.

29 شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص35.

30 شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص34.

31 شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص36.

32 البنك العالمي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعزيز التضمنية والمسائلة، ترجمة دار الساقي، 2004، النسخة الأصلية 2003، ص300 -302.

33 Kaufmann, D, Kraay, A, and Mastruzzi, M. (2010) "The Worldwide Governance Indicators", World Bank Policy Research Working Paper No. 5430. Washington, D.C.: World Bank.

34 الأرقام مابين قوسين تعبر عن إحصائية ستودنت.

35 اختبار والد يتبع توزيع كاي مربع حيث تمثل درجة الحرية عدد المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر.